المصطلح العربي ــ قضية حائرة

عمرو أحمد عمرو
وحدة الترجمة العربية (اليونيدو) ــ فيينا

مقدمة

يستلزم الحديث عن موضوع المصطلح وعلاقته بالترجمة وإثراء اللغة العربية إلقاء الضوء على جوانب هامة، مثل العصر الذي نعيش فيه، مستحدثاته وتقنياته، وأوضاع المصطلح في العالم العربي ودوائر الترجمة العربية العاملة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بل وفي أماكن أخرى. ما هي المشكلات ؟ وكيف نعمق للمصطلح مجرى يسير فيه بأساليب منهجية عربية وتقنيات أبدعتها قرائح الانسان ؟ وماهي الحلول ؟

عصرنا هذا فيه أعاجيب، فهو يشهد ابتكارات علمية كبيرة لم تعد قاصرة على الأرض وأعماقها، وإنما اخترقت أفلاك الكواكب والنجوم، ويشهد ثورة في الاتصالات والمواصلات والمعلومات والتقنيات، ويسمونه أحيانا عصر انفجار المعلومات، وظهرت فيه مصطلحات جديدة على لغتنا. وثمة تراكض في مجال المصطلحات العلمية والتكنولوجية الجديدة، تشهده كل لغة. والصعوبة تكمن في عدم وجود ألفاظ تكفي أو تتناسب مع عدد المفاهيم العلمية الجديدة التي تعد بالملايين، بينما جذور أية لغة تعد بالآلاف. سيل منهمر حيث تقذف لنا الحضارة العلمية المعاصرة كل يوم ما يتراوح بين خمسين ومائة من هذه المصطلحات وأغلبها باللغة الانجليزية. وليس المشكل هذا خاصا باللغة العربية وحدها، فثمة لغات أخرى كثيرة تواجه صعوبة في نقل المصطلحات وترجمتها ؛ وعلى سبيل المثال، تواجه فرنسا بكل إمكانياتها وجهود هيئاتها المختصة، صعوبات في «فرنسة» ما يزيد على نصف هذه المصطلحات الجديدة. وثمة لغات أخرى في دوائر الترجمة في منظومة الأمم المتحدة تعاني نفس الصعوبات التي تعانيها اللغة العربية. وفي تصوري، أن اللغويين والمترجمين في أنحاء العالم يشغلهم هذا السؤال : كيف يلاحقون هذا التراكض ؟ فأكبر معجم لأية

لغة[1] لا يزيد على ستمائة ألف مدخل، والمطلوب من كل لغة أن تواكب الجديد إذا أرادت دقة التعبير في مختلف الميادين. ومن هنا برزت أهمية الترجمة ودورها في نقل المعارف والبيانات والأبحاث العلمية والتكنولوجية على صعيد العالم كله. ازدهرت الترجمة بالفعل في كل بلد، وتضاعف عدد المترجمين وأصبحت الترجمة ومشاكل المصطلحات «عِلْماً» يدرّس في الجامعات وفي التخصصات الدراسية العالمية، بل لها دورات دراسية ومناهج كاملة تؤدي إلى ممارسة المهنة. واهتمت دوائر كثيرة بتعيين اختصاصيين في وضع المصطلحات وتدوينها وتوثيقها لتداولها.

وإنني لأود في هذا السياق أن أعرب عن سروري لانعقاد مؤتمرات كثيرة في هذا الشأن، جاءت تحقيقا لما ننشده. فقد أكدت في مقال سابق «أن الحل الأمثل هو عقد مؤتمرات دورية متواترة للتعريب... يكون جدول الأعمال فيها: تطويع لغة الضاد للتعبير عن معطيات العصر والأخذ بتقنيات العلم والتكنولوجيا لاثراء اللغة والترجمة وإقرار منهجية لوضع المصطلحات وإقرار الأكداس من المصطلحات الصادرة في مطبوعات متناثرة ولم يتم الاتفاق عليها نهائيا بعد، لكي تصبح في متناول المترجمين واللغويين والعلماء. وكل ذلك من شأنه أن يعين **أبناء الضاد** على إغناء لغتهم لأن وسائل نموها كامنة في جوهرها. وخير ما نفعل أن نعالج مشاكلنا في اللغة والترجمة بوسائل عصرية»[2].

قضية حائرة

كان المصطلح العربي ولا يزال قضية حائرة في ربوع الوطن العربي وفي أرجاء منظومة الأمم المتحدة، في مواجهة سيل متدفق من المصطلحات الأجنبية كل يوم. والمترجمون في دوائر الترجمة بمنظومة الأمم المتحدة أكثر من يواجهون الحاجات الملحة إلى وضع مصطلحات عربية مقابلة لنظيرتها في نصوص الوثائق العاجلة التي لا بد أن تصدر بست لغات[3] متكافئة شكلا ومضمونا، بحيث لا تطغى واحدة على الأخرى، والمترجم في هذه المنظمات الدولية لا يفضل أسلوبا على أسلوب، فلا هو حرفي ولا هو حر، كل ما يهمه هو سياق النص ومغزاه، ولا يتنازع إخلاصه شيء سوى اللغة المستهدفة ينقل إليها بأمانة ودقة. والمترجمون دائما ما يعتبرون علم المصطلح جزءا من مهمتهم، فكثيرا ما يقومون بإعداد بطاقات مصطلحية لاستخدامهم الشخصي، أو لاصدارها في عجالات أو نشرات كما فعلت وحدة الترجمة العربية في اليونيدو[4].

وكان الشعار هو أن المصطلح العربي الناجح في مختلف التخصصات هو الذي يؤدي المعنى الدقيق للمصطلح الأجنبي، وهو الذي يسهل رده بالترجمة العكسية إلى أصله دون مشقة أو إبهام، وكذلك الحفاظ على ما استقر في حياتنا من تراث السلف واجتهادات الخلف من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال. وكان المنطق في عملهم مسايرة

(1) جدير بالذكر هنا أن مفردات كل لغة يتراوح عددها حسب انتشارها وثروتها اللفظية، ومدى استيعابها للتطورات، ومدى قدرتها على الاستجابة لحاجات ذويها وتداول ألفاظها. فمثلا تشير أحدث الاحصاءات إلى أن مفردات اللغة الانجليزية تشتمل الآن على ما يزيد على 490 ألف كلمة بالاضافة إلى 300 ألف مصطلح تقني.

(2) مقال للكاتب «كيف تلين لغة الضاد للتعبير عن لطائف الفكر ومشاغل العصر ؟» ص 1289من «دليل المترجم»، وحدة الترجمة العربية، فيينا (1985).

(3) لغات الأمم المتحدة الرسمية الست هي : الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.
والمنظمة تضم الآن 159 دولة. وجدول أعمال الأمم المتحدة يضم سنويا ما يربو على 150بندا، تتناول جميع المسائل التي تهم دول العالم، وهي تناقش باللغات الست وتصدر وثائقها بنفس اللغات؛ وتدور حول معطيات العصر ومشاكل العلم وقضاياه وطموحاته وأمانيه.

(4) أصدرت الوحدة نشرات للمصطلحات ثم «دليل المترجم» في مطلع عام 1985، ثم طبعة منحقة ومزيدة من «دليل المترجم» في ثلاثة أجزاء عام 1987.

الأصول التي أرستها دوائر الترجمة تلك في اختيار المصطلحات العلمية ومراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينها. واتبعت الوسائل اللغوية وضع المصطلحات العلمية والقانونية وغيرها — وهي: الترجمة — التعريب والاشتقاق والنحت. وفي السنوات الأخيرة، بدأت مهنة المترجم تفترق عن مهنة الخبير المصطلحي أو المختص بالمصطلحات، وبدأت تظهر في ساحة الترجمة والمصطلحات نظرية للترجمة ونظرية لعلم المصطلح. كما ظهرت مهنة لواضع المصطلح Terminologist غير مدون المصطلح Terminographer، ومهنة أخرى لمن يضع أو يعد المعجم: Lexicologist (Lexicographer). ولكن مهنة المترجم، حتى وإن قام بعمل أي من هؤلاء، تختلف من حيث أنه لا يمارس ترجمة كلمة مقابل كلمة، لا يترجم ألفاظ المعجم، ولكنه يترجم الوثائق من لغة النص إلى اللغة المستهدفة. وباختصار، واجه المترجم العربي المشكلات التالية:

1 — الافتقار إلى معاجم عربية شاملة سواء أحادية اللغة أو ثنائية اللغة ؛ وافتقار بعض المعاجم العربية الثنائية الموجودة للمصطلحات الجديدة.

2 — عدم الالتزام بمقاييس أو معايير عامة موحدة لوضع المصطلحات أو لايثار مصطلح على آخر، مما أوجد بعض التضارب والازدواجية.

3 — صعوبة استعمال وتداول المصطلحات الصادرة أو المستقرة، بسبب تناثرها.

4 — ركام المصطلحات غير المعربة Terminology backlog ومعظمها باللغة الانجليزية والفرنسية.

5 — ملاحقة المستجدات المصطلحية : Neologisms.

وهنا تستوقفني النقطتان الرابعة والخامسة، فهما لب المشكلة. حاولت أن أحصر — ولو بالتقريب — عدد المصطلحات التي تعد من ركام المصطلح غير المعرب، وحاولت تقدير عدد المصطلحات المستجدة في مختلف العلوم الحديثة والتي لابد وأن يصطدم بها المترجم سواء كان في أدنى الأرض أو أقصاها. فمثلا تشتمل اللغة الانجليزية على مفردات قدرها 490 ألف كلمة، بالاضافة إلى 300 ألف مصطلح تقني[5]، بينما يشتمل «المعجم الوسيط» العربي على نحو 30 ألف كلمة. وإذا قورن بأي معجم من معاجم القرن العشرين الأجنبية (إنجليزية أو فرنسية أو ألمانية أو روسية) شعرنا بفداحة النقص في مصطلحاتنا العربية المتداولة. وحتى مع جهود مكتب تنسيق التعريب (وحّد أكثر من 70 ألف مصطلح) فما زال النقص كبيرا، وخاصة إذا عرفنا أن مفردات العربية في مناسبة حروفها لمعانيها يمكن إحصاؤها رياضيا بما يجاوز 12 مليونا من الكلمات، وكان الخليل بن أحمد أول من قرر هذا من قبل. وجاراه آخرون حيث أكد سيبويه أن كلماتها تعد بالملايين. وواضح أن توليف الألفاظ والتراكيب لا يمكن أن يتم بالاحصاء الرياضي في أي لغة فإنه لا قيمة للفظ لا يجري به الاستعمال ولا تتداوله الألسنة، وخاصة أن هناك ما هو مستهجن في تجاوز بعض الحروف ولا بد من انسجام حروف الكلمات فضلا عن صياغة أوزانها.

أعود لمشكلة ركام المصطلحات غير المعربة، وفي تقديري أنه يبلغ حوالي 150 ألف مصطلح تقني، وحوالي 100 ألف لفظ عام، أي ربع مليون كلمة غير مدونة في معاجمنا وخاصة الثنائية اللغة !

(5) Guiness Book of World Records(1985).

أما عن المستجدات المصطلحية فكانت التقديرات منذ عامين تشير إلى أنها تربو على خمسين مصطلحا كل يوم. وهذا معناه ظهور 18 ألف مصطلح جديد كل عام في مختلف المعارف العلمية. ومن يسمع تلك التقديرات يدرك على الفور أن هناك قصورا أو تقاعسا من أهل اللغة العربية، وهو ليس قصورا في الفكر وإنما هو قصور في الهمة. والهوة الآن آخذة في الاتساع، لذا يجب على أهلها مواكبة المعطيات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.

والمنصفون من علماء اللغة يعتقدون أن كل لغة على وجه الأرض قادرة على التعبير عن أية فكرة ترد في خاطر أصحابها. وقيمة اللغة تمسك أهلها بها ورواجها بينهم، وتداولها على ألسنتهم والتعبير عن رصيدهم الفكري والحضاري، وخاصة أننا أمة لها حضارتها وتراثها وهما يضربان بجذورهما في أعماق التاريخ ! وأكمل اللغات ما حاكى العصر وتلاقى مع حاجات المجتمع العملية والعلمية.

امتحان العصر

نحن لا نختلف حول ما نهدف إليه في مناقشتنا ومقالاتنا بشأن إثراء اللغة العربية وتطويعها للتعبير عن لطائف الفكر ومشاغل العصر. وقد ظهرت مقالات كثيرة عن مشاكل التعريب والنهوض باللغة. وقد أشار بعضها في دقة إلى المشكلات واقترح حلولا وأخفق بعضها في تصور منهج يعتد به. وعلى قدر جهودنا جميعا يتوقف نجاحنا في وضع «منهج جامع وغير مانع» للمصطلح لكي تعبر اللغة العربية عن معطيات العصر. وما يواجهها الآن لم يكن التحدي الأول ولا الأخير، فقد امتحنت العربية الفصحى في التاريخ ثلاث مرات، في قدرتها على استيعاب الأفكار الجديدة بألفاظ ومصطلحات جديدة. واجتازت هذا الامتحان مرتين من قبل بنجاح كبير ! في المرة الأولى، عندما استوعبت الأفكار الدينية التي جاءت بها الشريعة الاسلامية الغراء، فعبّرت عن ذلك أدق وأبلغ تعبير. والمرة الثانية، عندما نشط سلفنا من العلماء والفقهاء في ترجمة علوم الأوائل وفنونهم في أول العهد بالحضارة العربية الاسلامية. ويومها لم يشك أحد من قصور الفصحى عن استيعاب الأفكار العلمية والفلسفية التي كتبها الاغريق والرومان والسريان. كانت مفرداتها الكثيرة لديهم على طرف الثمام، والاشتقاق والتجوز والنحت والتصريف والوضع لا تزال من ملكات اللسان. والمرة الثالثة هي امتحان هذا العصر، ومحاولة اللحاق باللغات العالمية المعروفة في استيعاب العلوم العصرية والتعبير عنها. وهي باختصار مشكلة تعريب ربع مليون كلمة.

تراث السلف واجتهادات الخلف

مع ما ننشده الآن من منهج للمصطلح، أؤكد أننا لا نبدأ من فراغ، فوراءنا تراث عريق واجتهادات الأجداد والمعاصرين في اللغة والمصطلح مشكورة، وإن اتسمت بالقصور. واللغة ــ بعلومها وفروعها نهر كبير تصب فيه أثناء سيرها الطويل، روافد مختلفة، تأتيه من منحدرات قريبة وبعيدة، والمؤرخ للأحقاب التي مرت بها اللغة العربية، يرى مجراها عميقا الآن، فهي في طور يقظة وازدهار. و من يطالع التراث العربي ويعرف كيف استطاعت العربية منذ عشرة قرون أن تستوعب كل التراث الفلسفي والعلمي للأمم القديمة، وأن تنقل إليها ذخائر الفكر والعلم ــ كما أوضحت ــ يدرك أنها ليست عقيمة ولا جامدة، وإنما هي وافرة الخصوبة والثراء. كانت هذه روح الريادة عند السلف عندما طوعوا اللغة لتؤدي كل مصطلحات العلوم الرياضية والطبيعية، وكانت قائمة على أسس ومنهج من العلم لأنهم نقلوا العلوم الطبيعية والفلكية إلى مجال البحث العلمي التجريبي، وكانت في التراث البابلي مختلطة بالسحر،

وفي المدارس اليونانية داخلة في نطاق البحوث العقلية والدراسات النظرية والفلسفة التأملية.

وإذا أردنا توضيح جهود السابقين، فيكفي الاشارة هنا إلى ترجمات بيت الحكمة عندما نقلت العلوم إلى شرايين العربية ثم جرت في نهرها الكبير، وكذلك الاشارة إلى فقهاء مثل الجاحظ والجرجاني وإخوان الصفا وابن جني والغزالي وخاصة في مجال اهتمامهم باللفظ والمعنى. كان هؤلاء وغيرهم يعمدون إلى التقنين والتقعيد ولم يتركوا اللغة للحن يداخلها وللعجمة تتآكلها من أطرافها.

ودارسو التاريخ العربي والحضارة الاسلامية يؤكدون الدور الرائد لتلك الحضارة في حركة النهضة الحديثة في أوربا، إذ قامت أساسا على ما انتقل إلى الغرب الأوروبي من تراثنا العلمي والحضاري على المعابر التاريخية الكبرى في العصر الوسيط : الأندلس وصقلية والدردنيل. ولم تكن اللغة العربية مسؤولة بعد ذلك عما أصاب العرب في «عصور التخلف المتتابعة والانحطاط»، وكانت ولا تزال قادرة، بألفاظها ومصطلحاتها وطواعيتها، على مسايرة الزمن. وهنا أريد أن أشير إلى ما بذل ويبذل من جهود واجتهادات منذ القرن الماضي، وفي نصف القرن الماضي على وجه الخصوص، وهي تبذل بجدية أكبر الآن، في محاولة لرد الاعتبار العلمي للغة الضاد. ومن هنا نستخلص بإيجاز أن اهتمامنا بالمصطلح وبوضع مبادىء ومعايير لتوحيده وإخراجه ليس طفرة في تاريخ اللغة، فقد سبق له التمهيد بروح الريادة عند السلف عندما أسهم هؤلاء في وضع أول أسس ومبادىء، طوّرها قليلا من جاءوا بعدهم، ثم جمدت في تلك العصور المظلمة، وعادت في أواخر القرن الماضي ومطلع هذا القرن إلى دائرة الضوء والاهتمام. وكانت تمضي حثيثا، وهي الآن في مرحلة انطلاق «Take-off» ! وما يجب علينا هو : أن نستكمل ما بدأه السلف والأجداد باجتهادات علمائنا ومفكرينا المعاصرين، ليكون هناك منهج له معالمه وأبعاده وركائزه ليقوم عليه صرح «مدرسة منهجية عربية للمصطلح»، هي باختصار مدرسة السلف والخلف، جامعة غير مانعة، تسخّر تقنيات العصر لأغراضها.

وهذا ما سوف نتناوله في دراسة مستفيضة في عدد قادم بإذن الله.